موقف الإمام ابن رشد (ت ٥٩٥هـ)
من دليل التمانع عند الأشاعرة
"عرض وتحليل ونقد"

د/ أحمد حسن محمد حسن

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة

ملخص بحث بعنوان :

موقف الإمام ابن رشد (ت ٥٩٥هـ) من دليل التمانع عند الأشاعرة.

" عرض وتحليل ونقد "

د. أحمد حسن محمد حسن.

مدرس العقيدة والفلسفة – كلية أصول الدين – القاهرة.

drahmedhassan2024@gmail.com

يتناول البحث الحديث عن أحد أهم أدلة السادة الأشاعرة على وحدانية الله – تعالى – وهو دليل التمانع وذلك من خلال عرض الدليل عند كبار علماء المذهب ومنهم: الإمام الأشعري، والإمام الباقلاني، والإمام الغزالي، والإمام الرازي، والإمام التفتازاني – رحمهم الله تعالى– ثم يتنقل البحث لعرض موقف الإمام ابن رشد – رحمه الله – من دليل التمانع عند الأشاعرة، وبعدها يقف البحث في مبحثه الثالث والأخير وقفة تحليلية نقدية لما ورد في مبحثيه السابقين.

واشتمل البحث على مقدمةٍ، وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة وفيها: قضية البحث، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: الوحدانية عند السادة الأشاعرة (المعنى – والاستدلال)

المبحث الثاني: موقف الإمام ابن رشد من دليل التمانع عند السادة الأشاعرة.

المبحث الثالث: وقفة تحليلية نقدية.

ثم الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، وأهم التوصيات، وعدد من المقترحات البحثية. ثم قائمة المصادر والمراجع.

: Abstract of a research entitled

The position of Imam Ibn Rushd (d. 595 AH) on the evidence of contradiction among the Ash'aris. ""Presentation, analysis and criticism

. Dr. Ahmed Hassan Mohamed Hassan
Lecturer of Creed and Philosophy - Faculty of Fundamentals of Religion – Cairo.
drahmedhassan2024@gmail.com

The research deals with one of the most important evidences of the Ash'ari masters on the oneness of God - the Most High - which is the evidence of contradiction, by presenting the evidence of the great scholars of the school, including: Imam al-Ash'ari, Imam al-Baqillani, Imam al-Ghazali, Imam al-Razi, and Imam al-Taftazani - may God Almighty have mercy on them - then the research moves to present the position of Imam Ibn Rushd - may God have mercy on him - on the evidence of contradiction among the Ash'aris, after which the research stops in its third and final section, an analytical and critical pause on what was mentioned in its . two previous sections

The research included an introduction, three sections and a . conclusion

Introduction: The research issue, its methodology, and its . plan

The first section: Monotheism among the Ash'ari masters (meaning - and evidence)

The second section: The position of Imam Ibn Rushd on the evidence of mutual opposition among the Ash'ari masters.

. The third section: A critical analytical pause

Then the conclusion: It includes the most important results of the research, the most important recommendations, and a number of research proposals. Then a list of sources and references.

مقدمة البحث.

الحمدُ لله كما علمنا أن نحمد، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم –

اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم، وأكرمنا بنور الفهم، وافتح علينا بمعرفة العلم، وحسن أخلاقنا بالحلم، وسهل لنا أبواب فضلك، وانشر علينا من خزائن رحمتك يا أرحم الراحمين. وبعد،،،

قضية البحث:

١ – للإمام ابن رشد [١] – رحمه الله – مكانةٌ كبيرة في الفكر الإسلامي، بحيث لا يستطيع دارس الفكر الإسلامي أن يتخطى آراءه وفلسفته أو التغافل عنها سواء في جانبها الإيجابي أو جانبها النقدي، ولعل مما يدلل على تلك المكانة التي يحتلها ابن رشد ذيوع فلسفته في الشرق والغرب بحيث إن اسم ابن رشد وفلسفته ومذهبه يترددون في الأوساط الفلسفية الإسلامية والعربية والأوربية.

---

[١] ابن رشد (٥٢٠ – ٥٩٥ هـ = ١١٢٦ – ١١٩٨ م) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي، أبو الوليد: الفيلسوف. من أهل قرطبة ، عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة ، وصنف نحو خمسين كتابًا، من أهمها : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، الضروري في المنطق، منهاج الأدلة في الأصول، المسائل في الحكمة، وتهافت التهافت في الرد على الغزالي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه، وكان دمث الأخلاق، حسن الرأي. عرف المنصور (المؤمني) قدره فأجله وقدمه. واتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فأوغروا عليه صدر المنصور، فنفاه إلى مراكش، وأحرق بعض كتبه، ثم رضي عنه وأذن له بالعودة إلى وطنه، فعاجلته الوفاة بمراكش، ونقلت جثته إلى قرطبة، وكان يُلقب بابن رشد " الحفيد " تمييزا له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد المتوفى سنة ٥٢٠ هـ. راجع : سير أعلام النبلاء للذهبي، جـ ١٢، صـ ٣٠٣، الأعلام للزركلى، جـ ٥، صـ ٣١٨، معجم المؤلفين لكحالة، جـ ٨، صـ ٣١٣.

٣- وقد عاش الإمام ابن رشد الأندلسي – رحمه الله – في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وكان تموج في عصره العديدُ من المذاهب العقدية والفكرية، فأدلى برأيه في تلك المذاهب متسمًا بالنزعة النقدية التي كان لها دورٌ كبير في المكانة التي وصل إليها ابن رشد؛ حيث يخبرنا التاريخ الفلسفي بأن الفلاسفة الذين يتميزون بالحس النقدي الشكي يحتلون مكانة كبيرة في تاريخ الفلسفة قديمًا ووسيطًا وحديثًا. فقد احتلها أرسطو بنقده لأكثر الآراء والاتجاهات التي سبقته، واحتلها (كانت) حتى إن فلسفته تشطر الفلسفة الحديثة شطرين: الفلسفة قبل كانت، والفلسفة بعد كانت، واحتلها المعتزلة بموقفهم النقدي، كما احتلها الفيلسوف العربي ابن رشد؛ إذا إنه نقد أكثر الاتجاهات التي سبقته كالاتجاهات الكلامية والصوفيه، واتجاهات فلاسفة سبقوه كالفارابي وابن سينا.(١)

٤ – وهذه النزعة النقدية عند الإمام ابن رشد قد ساعدت على قيامها وبروزها عنده عدةُ عوامل من بينها اشتغاله بالقضاء واهتمامه بالفقه، وهي تُعد عوامل داخلية، بالإضافة – بطبيعة الحال – إلى العناصر الفلسفية التي تُعدُ أهم وأبرز هذه العوامل، وهي تُعدُ عوامل أساسية استفادها من دراسته للفلسفة اليونانية – بصفة عامة – وفلسفة أرسطو ومنطقه – على وجه الخصوص –. كما أنه تولى وظيفة القضاء في مختلف بلاد الأندلس، كما تولى منصب قاضي القضاة في أيام الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بعد أن كان قاضيًا بأشبيليه. ولا يخفى أن التحكيم الذي يقوم به القاضي بين الخصمين قد يكون مؤديًا – بصورة أو بأخرى – إلى تنمية الروح النقدية والتي تظهر في تحكيمه بين الآراء المختلفة والمتعارضة، وترجيح رأي على رأي، والكشف عن الأخطاء والتناقضات التي

(١) المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دكتور / عاطف العراقي، ص ١٨ بتصرف، القاهرة، دار المعارف،ط٢، ١٩٨٤م.

وجدها في فكر السابقين. (١)

٥– ومن بين المذاهب التي وجه إليها ابن رشد نقده (المذهب الأشعري " مذهب أهل السنة والجماعة") فقد اتخذ ابن رشد – رحمه الله – موقفًا نقديًا من الأشاعرة وأدلتهم في العقائد، فنجده –أولًا– يستكثر عليهم لقب " أهل السنة " ويُطلق عليهم " الطائفة التي تُسمى بالأشعرية " فهم – في نظره – لا يستحقون لقب " أهل السنة"، ثم يصف أدلتهم بأنها لا تصلح لإقناع العلماء ولا الجمهور ؛ أما الجمهور ؛ فلأنها فوق مستواهم، وأما العلماء؛ فلأنهم لا يرضون إلا بالأدلة اليقينية، وأدلة الأشاعرة لم تبلغ بعدُ مرتبة اليقين. فيقول فيهم " فلا هم –أي: الأشاعرة– في هذه الأشياء اتبعوا ظواهر الشرع فكانوا ممن سعادته ونجاته باتباع الظاهر، ولا هم – أيضًا – لحقوا بمرتبة أهل اليقين فكانوا ممن سعادته في علوم اليقين؛ ولذلك فهم ليسوا من العلماء، ولا هم من جمهور المؤمنين المصدقين، وإنما هم من الذين في قلوبهم زيغ، وفي قلوبهم مرض، فإنهم يقولون بالنطق الخارج أشياء يخالفها النطق الباطن منهم " (٢)

٤ – وبِناءً على ما ذكرناه من موقف ابن رشد النقدي العام لمذهب الأشاعرة فقد تعدد نقدُه التفصيلي لعددٍ من قضايا العقيدة ومسائلها عندهم، ومن بين ما

---

(١) المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دكتور / عاطف العراقي، ص ٢٠ بتصرف

(٢) مناهج الأدلة، ابن رشد، صـ ١٣٣. تحقيق أ.د/ محمود قاسم،القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية،١٩٦٤م. وانظر: ابن رشد منهجه وعقيدته، الأستاذ الدكتور / بركات عبد الفتاح دويدار. ص ٥٤، طبعة هيئة كبار العلماء، ط١، ١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م. **وأقول** : إن مناقشة البحث لدعوى ابن رشد المذكورة في حق المذهب الأشعري مذهب أهل السنة والجماعة يُخرجه عن هدفه الرئيس وموضوعه الأصلي وهو عرض موقف ابن رشد من دليل التمانع عند الأشاعرة ؛ لذا سيتوقف الباحث عن مناقشة هذه الدعوى راجيًا أن يُقدر الله – تعالى– له تخصيص بحث آخر؛ لمناقشة الدعوى المذكورة.

وجه إليه ابن رشد نقده للمذهب الأشعري استدلالهم على وحدانية الله – تعالى – بدليل التمانع [١] الذي استدلوا به على نفي الكم المنفصل فى الذات: ومعناه: نفى تعدد ذات الواجب بحيث يُوجد هناك إله ثان، أو أكثر.

وليس من شأن البحث عرض أدلة المتكلمين – باختلاف مذاهبهم– على إثبات الوحدانية، وليس من شأن البحث – أيضًا – عرض جميع أدلة متكلمي الأشاعرة على إثبات الوحدانية، وإنما يقتصر هذا البحث على عرض دليل التمانع عند الأشاعرة من خلال مؤلفات متكلمي المذهب، ثم عرض موقف ابن رشد النقدي من هذا الدليل، ثم بيان موقف الباحث من موقف ابن رشد النقدي.

منهج البحث

يعتمد البحث على المناهج الآتية :

١–االمنهج الوصفي؛ وذلك عند القيام بعرض دليل التمانع عند علماء الأشاعرة من خلال مصنفاتهم، وأيضًا عند القيام بعرض موقف الإمام ابن رشد من هذا الدليل عند الأشاعرة من خلال كتابه مناهج الأدلة.

٢–المنهج التحليلي ؛ وذلك عند القيام بتحليل قضية البحث.

٢– المنهج النقدي ؛ وذلك عند الحكم على الآراء الواردة في البحث.

---

[١] الدليل –في اللغة–: هو المرشد، وما به الإرشاد. وفي اصطلاح المناطقة –وتبعهم المتكلمون–: هو قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر. وعند الأصوليين: هو ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري. أو هو: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. قال الشرقاوي: "اعلم أن الدليل عند المتكلمين تبعا للمناطقة مركب، وعند الأصوليين مفرد". انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، جـ ١، صـ٢٣، تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي صـ ١٣٨ التعريفات للجرجاني (ص٩١) حاشية الدسوقي صـ ٤٨، وسيأتي – إن شاء الله – عرض دليل التمانع في المطلب الثاني من المبحث الأول.

خطة البحث:

مقدمة البحث، وفيها: قضية البحث، ومنهجه، وخطواته.

المبحث الأول: الوحدانية عند السادة الأشاعرة (المعنى – والاستدلال).

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: معنى الوحدانية عند الأشاعرة.

المطلب الثاني: دليل التمانع عند الأشاعرة على إثبات الوحدانية.

أولًا: دليل التمانع عند الإمام الأشعري (ت ٣٢٤ هـ)

ثانيًا: دليل التمانع عند الإمام الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)

ثالثًا: دليل التمانع عند الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)

رابعًا: دليل التمانع عند الإمام فخر الدين الرازي(ت ٦٠٦هـ)

خامسًا: دليل التمانع عند الإمام التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)

المبحث الثاني: موقف الإمام ابن رشد من دليل التمانع عند السادة الأشاعرة على إثبات الوحدانية. وفيه مطلبان :

المطلب الأول:استدلال ابن رشد على إثبات الوحدانية.

المطلب الثاني: نقد ابن رشد لدليل التمانع عند الأشاعرة.

المبحث الثالث: وقفة تحليلية نقدية.

خاتمة البحث وفيها: أهم النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية.

ثم قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

الوحدانية عند السادة الأشاعرة (المعنى – والاستدلال)

سيتناول هذا المبحث الحديث عن الوحدانية عند الأشاعرة ،وذلك ببيان معناها اللغوى،ومعناها الاصطلاحى عندهم ثم بيان استدلالهم عليها بدليل التمانع. وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: معنى الوحدانية عند الأشاعرة.

١–الوحدانية بفتح الواو ،نسبةً إلى الوَحْدَة،وهى الانفراد، فالياء للنسب،والألف والنون للمبالغة، والواحد بالنسبة لله – تعالى – معناه أنه لا ثانى له،ويجوز أن يُنعت الشيءمن الحوادث بأنه واحد،فأما " أحد " فلا يُنعت بها غير الله – تعالى – لخلوص هذا الاسم الشريف له تعالى. [١]

والمتأمل فى لفظ الواحد،بشكلٍ عام،ومن ناحية اللغة،والأوضاع التى يجرى استعمال هذا اللفظ فيها،يجد أن هذا اللفظ – الواحد – قد يُستعمل اسمًا،كما قد يُستعمل صفة.

وهو حين يُستعمل اسمًا إنما يكون فى هذه الحالة علمًا على أول العدد،وهو حينئذٍ تكون له دلالة كمية تمامًا كما لأسماء الأعداد بعده كالاثنين والثلاثة دلالة كمية.

أما حين يُستعمل اللفظ – الواحد – على أنه صفة،فإنه لا تكون له هذه الدلالة الكمية،وإنما يكون فى هذه الحالة وصفًا لذات ينفى عنها الكثرة على نحو ما هو مستعمل وصفًا لله – تعالى –. [٢]

---

[١] راجع : لسان العرب،لابن منظور، جـ ١٥، صـ ٢٦٢،مختار الصحاح ،محمد بن أبى بكر الرازى ،صـ ٣٨٠.

[٢] الجانب العقدى فى فكر الإمام الغزالى، أ.د/ طه حبيشي، صـ ٢١٥.

٢- وقد اتفقت كلمة الأشاعرة على تفسير معنى الوحدانية بأنها: عدم التعدد فى الذات والصفات والأفعال. [١]

فوحدة الذات معناها: أن سبحانه وتعالى ليس جسمًا مركبًا يقبل الانقسام، وأنه ليس هناك إله آخر غيره.

ووحدة الصفات معناها: أنه ليس له صفتان من جنس واحد،وليس لغيره صفة تشبه صفته.

أما وحدة الأفعال فمعناها: أنه ليس لأحد فعل كفعله،أى ليس لأحد تأثير فى فعلٍ ما، لا بالاستقلال ولا بغيره.

وأشار الأشاعرة إلى أن الوحدانية بهذا المعنى،تنفى كمومًا[٢] خمسة وهى :

أ-الكم المتصل فى الذات: ومعناه: أن ذاته ليست مركبه من أجزاء.

ب-الكم المنفصل فى الذات: ومعناه: نفى تعدد ذات الواجب بحيث يكون إله ثان،أو أكثر.

ج-الكم المتصل فى الصفات: ومعناه: نفى التعدد فى صفاته تعالى،بأن يكون له صفتان من جنس واحد،كقدرتين،وإرادتين،وعلمين.

---

[١] راجع فى معنى الوحدانية عند الأشاعرة : التمهيد للباقلانى صـ ٤٥، الشامل للجوينى صـ ١٥٢، الأربعين للرازى، صـ ٣١٢، الإقتصاد فى الإعتقاد للغزالى، ص١٩٦، تحفة المريد على الجوهرى للباجورى، صـ ١٢٦، الخريدة البهية للدردير، صـ ٤٥.

[٢] الكم : هو العرض الذى يقتضى الانقسام لذاته،وهو إما متصل،أو منفصل ؛ لأن أجزاءه إما ان تشترك فى حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية جزء آخر وهو الكم المتصل،أو لا،وهو الكم المنفصل.

والكم المتصل إما : قار الذات مجتمع الأجزاء فى الوجود وهو المقدار المنقسم إلى الخط والسطح،أو غير قار الذات وهو الزمان. والكم المنفصل : هو العدد فقط كالعشرين والثلاثين.التعريفات للجرجانى،ص ١٦٤

د–الكم المنفصل في الصفات: ومعناه: أن يكون لغيره صفة تشبه صفته تعالى،كأن يكون لأحد قدرة يوجد بها،ويعدم كقدرة الله،أو يكون لأحد إرادة تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه،أو علم محيط بجميع الأشياء.

هـ–الكم المنفصل في الأفعال: ومعناه: أن يكون لغيره تعالى فعل من الأفعال على وجه الإيجاد،وإنما يُنسب الفعل له على وجه الكسب والاختيار. [١]

المطلب الثاني: دليل التمانع عند الأشاعرة على إثبات الوحدانية.

لكل علم من العلوم أصوله التى يقوم عليها، وأدلته التى ينطلق منها، وعلم الكلام – باعتباره علماً من العلوم – له أصوله وقواعده التى يقوم عليها وينطلق منها، وهى قواعد تنظمها وترتبها منهجية علمية وليست مجرد مجموعة من القواعد قد جمعت جمعاً عشوائيًا، أو أُفترضت افتراضًا نظريًا دون أن يكون لها سندها من الشرع أو العقل، ولأن علم الكلام هو الذى يعنى بإثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه، فموضوعه يفرض على المشتغلين به أن يكون علمهم منطلقًا من قواعد ثابتة وأصول قوية ؛ لأنهم بصدد إثبات العقائد فلو كانت أدلتهم ضعيفة، أو مخالفة لقواعد العقل والمنطق، لأدى ذلك إلى حدوث نتائج سلبية وربما كان سببًا فى انفلات الناس من الدين بالكلية، أو على الأقل زعزعة العقيدة فى نفوس الناس.

وقد اتسمت أدلة السادة الأشاعرة على إثبات الوحدانية لله تعالى بالجمع بين النقل والعقل معًا في إثبات وحدانيته تعالى ومن أشهر الأدلة التى استدل بها

---

[١] راجع فى معنى الوحدانية عند المتكلمين: تحفة المريد على جوهرة التوحيد، الباجورى ص ١٢٧ – ١٢٨، هوامش على العقيدة النظامية، دكتور محمد عبد الفضيل القوصي ص ١٥٩ – ١٦٠، نظرات فى العقيدة الإسلامية، دكتور محمد الأنور حامد، ص ٧٣،٧٤،مطبعة رشوان، ط ٣، ٢٠٠٠م.

المتكلمون على وحدانية الله – سبحانه وتعالى – هو ما يُعرف فى كتبهم بدليل " التمانع "، ونظمه هكذا:

لو وُجِدَ إلهان،لما وُجَدَ العالمُ " مقدمة كبرى ".

لكِنّ العالمَ موجودٌ بالمشاهدة " مقدمة صغرى ".

النتيجة: ليس هناك إلهان،وإذا بطل التعدد،ثبت نقيضه وهو الوحدانية،وهو المطلوب.

وبيان الملازمة فى المقدمة الكبرى بين المقدم " لو وُجِدَ إلهان " والتالى " لما وُجِدَ العالم " هو:

أنه لو وُجِدَ إلهان: أما أن يتفقا على خلق العالم، وإما أن يختلفا:

فإن اتفقا على خلق العالم : فالاحتمالات العقلية ثلاثة:

الأول: أن يوجداه معًا، وهذا محال ؛ لأنه يلزم منه اجتماع مؤثرين على أثر واحد.

الثانى: أن يوجداه مرتبًا،بأن يوجده أحدهما،ثم يوجده الآخر،وهذا محال أيضًا ؛ لأنه تحصيل حاصل.

الثالث: أن يُوجِد أحدهما البعض،والآخر يُوجِد الباقى،وهذا محال أيضًا ؛ للزوم عجزهما حينئذٍ ؛ لأنه لما تعلقت قدرة أحدهما بالبعض،سدَّ على الآخر تعلق قدرته به،فلا يقدر على مخالفته،وهذا عجز.

وهذه المحالات الثلاثة،ترتبت على فرض وجود إلهين،وكل ما يؤدى إلى محال فهو محال،فيبطل وجود إلهين،ويثبت وجود إله واحد،وهو المطلوب .

وهذا ما يسمى ببرهان التوارد ؛ لما فيه من توارد الإلهين على شي واحد، وهذا البرهان خاص ببطلان وجود إلهين متفقين.

أما برهان بطلان وجود إلهين مختلفين فهو برهان التمانع، وهو يتعلق بالاحتمال الثانى من بيان الملازمة وهو موضوع هذا البحث وبيانه:

أنه إذا وجد إلهان واختلفا على خلق العالم: فالاحتمالات العقلية –أيضًا – ثلاثة وهى :

الأول: أن ينفذ مرادهما معًا،وهذا محال ؛ لما يلزمه من اجتماع الضدين.

الثاني: ألا ينفذ مرادهما معًا،وهذا محال ؛ لأنه يلزم منه عجزهما.

الثالث: أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر،وهو محال ؛ لأنه يلزم منه عجز من لم ينفذ مراده،والآخر عاجز مثله ؛ لانعقاد المماثلة بينهما.

وهذا يسمى ببرهان التمانع ؛ لتمانع الإلهين واختلافهما.

وهذه المحالات الثلاثة،ترتبت على فرض وجود إلهين،وكل ما يؤدى إلى محال فهو محال،فيبطل وجود إلهين،ويثبت وجود إله واحد،وهو المطلوب.

وإذا بطلت هذه الاحتمالات سواء على فرض اتفاقهما،وعلى فرض اختلافهما،بطل القول بفرض وجود إلهين،وثبت نقيضه وهو الوحدانية. وقد ذكر الأشاعرة وجود علاقة بين هذا الدليل وبين قول الله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١)

ولتوضيح دليل التمانع وصلته بهذه الآية الكريمة من خلال مؤلفات علماء الأشاعرة ؛ أذكر ما يلي:

أولًا: الدليل عند الإمام أبي الحسن الأشعري(ت ٣٢٤هـ):

ويقول الإمام الأشعري في كتاب (اللمع) : " فإن قال قائل: لم قلتم إن صانع الأشياء واحد؟ قيل له: لأن الاثنيين لا يجري تدبيرهما على نظام ولا يتسق على إحكام، ولابد أن يلحقهما العجز أو أحدًا منهما؛ لأن أحدهما إذا أراد أن يحيي إنسانًا وأراد الآخر أن يميته، لم يخل أن يتم مرادهما جميعًا أو لا يتم مرادهما، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

ويستحيل أن يتم مرادهما جميعًا؛ لأنه يستحيل أن يكون الجسم حيًا ميتًا في حال واحدة.

وإن لم يتم مرادهما جميعًا وجب عجزهما، والعاجز لا يكون إلهًا ولا قديمًا.

وإن تم مراد أحدهما دون الآخر وجب عجز من لم يتم مراده منهما، والعاجز لا يكون إلهًا ولا قديمًا.

فدل ما قلناه على أن صانع الأشياء واحد، وقد قال تعالى: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآءَالِهَةٌإِلَّااللَّهُلَفَسَدَتَا ﴾ (١) فهذا معنى احتجاجنا آنفًا. " (٢)

ثانيًا: الدليل عند الإمام الباقلاني (ت ٤٠٣هـ):

تحدث الإمام الباقلاني– رحمه الله – عن الدليل على الوحدانية تحت عنوان (باب الكلام في أن صانع العالم واحد) فقال: " وليس يجوز أن يكون صانع العالم اثنين ولا أكثر من ذلك. والدليل على ذلك: أن الاثنين لا يصح أن يختلفا ويُوجِدُ أحدُهما ضد مراد الآخر، فلو اختلفا وأراد أحدهما إحياء جسم، وأراد الآخر إماتته، لوجب أن يلحقهما العجز أو واحدًا منهما؛ لأنه محال أن يتم ما يريدان جميعًا؛ لتضاد مراديهما، فوجب أن لا يتمّا أو يتم مراد أحدهما، فيلحق من لم يتم مراده العجز، أو لا يتم مرادهما فيلحقهما العجز، والعجز من سمات الحَدث، والقديم الإله لا يجوز أن يكون عاجزًا. " (٣)

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٢) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري، صـ ٢٠–٢١، صححه وقدم له وعلق عليه: دكتور / حموده غرابه، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

(٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، القاضي أبو بكر الباقلاني، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، صـ ٤٥، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية،ط ١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

ثالثًا:الدليل عند الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)

ذكر حجة الإسلام الإمام الغزالي – رحمه الله – كلامًا مطولًا عن دليل التمانع في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) فقال:" فإن قيل: بم تنكرون على من لا ينازعكم في اتحاد من يطلق عليه اسم الإله، مهما كان الإله عبارة عن أجلِّ الموجودات، ولكنه يقول: العالم كله ليس بمخلوق خالق واحد، بل هو مخلوق خالقين؛ أحدهم مثلًا خالق السماء، والآخر: خالق الأرض، أو أحدهما: خالق الجمادات، والآخر: خالق الحيوانات وخالق النبات، فما المحيلُ لهذا؟ فإن لم يكن على استحالة هذا دليل فمن أين ينفعكم قولكم: إن اسم الإله لا يطلق على هؤلاء؟ فإن هذا القائل يعبر بالإله عن الخالق، أو يقول: أحدهما: خالق الخير، والآخر: خالق الشر، أو أحدهما: خالق الجواهر، والآخر: خالق الأعراض؛ فلابد من دليل على استحالة ذلك. " (١)

ويُجيب الإمام الغزالي عن ذلك فيقول: فنقول: يدل على استحالة ذلك: أن هذه التوزيعات للمخلوقات على الخالقين في تقدير هذا السائل لا تعدو قسمين:

إما أن تقتضي تقسم الجواهر والأعراض جميعًا؛ حتى يخلق أحدهمما بعض الأجسام والأعراض دون بعض. أو يقال: كل الأجسام من واحد، وكل الأعراض من الآخر.

وباطلًا أن يقال: إن بعض الأجسام يخلقه واحد، كالسماء مثلًا دون الأرض.

فإنا نقول: خالق السماء هل هو قادر على خلق الأرض أم لا؟ فإن كان قادرًا كقدرته على خلق السماء، لم يتميز أحدهما في القدرة عن الآخر، فيكون المقدور

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، ص ١٩٩:١٩٨، طبعة سقيفة الصفا العلمية ماليزيا ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.

بين قادرين، ولا يكون نسبته إلى أحدهما أولى من الآخر، وترجع الاستحالة إلى ما ذكرناه من تقدير تزاحم متماثلين من غير فرق وهو محال.

وإن لم يكن قادرًا عليه، فهو محال؛ لأن الجواهر متماثلة، وأكوانها التي هي اختصاصات بالأحياز متماثلة، والقادر على الشيء قادر على مثله إذا كانت قدرته قديمة بحيث يجوز أن تتعلق بمقدورين.

والقسم الثاني: أن يقال أحدهما يقدر على الجواهر، والآخر على الأعراض، وهما مختلفان، فلا يجب مِنَ القدرة على أحدهما القدرة على الآخر. وهذا محال؛ العرض لا يستغني عن الجوهر، والجوهر لا يستغني عن العرض؛ فيكون فعل كل واحد منهما موقوفًا على الآخر.. فيؤدي إلى التمانع. فإن قيل : مهما أراد أحدهما خلق جوهر ساعده الآخر على العرض وكذا بالعكس. قلنا: هذه المساعدة: هل هي واجبة لا يتصور في العقل خلافها، أم لا؟

فإن أوجبتموها فهو تحكم،بل هو أيضًا مُبطل للقدرة؛ فإن خلق الجوهر من واحد كأنه يضطرُّ الآخر إلى خلق العرض، وكذا بالعكس، فلا يكون له قدرة على الترك، فلا تتحقق القدرة مع هذا! **وعلى الجملة:** فترك المساعدة إن كان ممكنًا، فقد تعذر الفعل، وبطل معنى القدرة. والمساعدة إن كانت واجبة: صار الذي لابد له من مساعدة مضطرًا لا قدرة له. (١)

ويرد الغزالي على إدعاء أن يخلق أحد الإلهين الخير، ويخلق الآخر الشر فيقول: " هذا هوس؛ لأن الشر ليس شرًا لذاته، بل هو من حيث ذاته مساوٍ للخير ومماثل له، والقدرة على الشيء قدرة على مثله، فإن إحراق بدن المسلم بالنار شر، وإحراق بدن الكافر خير ودفع شر، والشخص الواحد إذا تكلم بكلمة الإسلام انقلب الإحراق في حقه شرًا، فالقادر على إحراق لحمه بالنار عند سكوته

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، صـ ٢٠٠ : ٢٠١ بتصرف.

عن كلمة الإيمان لابد وأن يقدر على إحراقه عند النطق بها؛ لأن نطقه بها صوت ينقضي، لا يغير ذات اللحم، ولا ذات النار، ولا ذات الإحراق، ولا ينقلب جنسًا، فتكون الإحراقات متماثلة، فيجب تعلق القدرة بالكل؛ ويقتضي ذلك تمانعًا وتزاحمًا." (١)

ثم قال في نهاية عرضه للدليل: " كيفما فُرض الأمر تولد منه اضطراب وفساد، وهو الذي أراد –سبحانه– بقوله: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآءَالِهَةٌإِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فلا مزيد على بيان القرآن " (٢)

رابعًا: الدليل عند الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ):

ذكر الإمام الرازي–رحمه الله– هذا الدليل في حكايته لدلائل المتكلمين على أن الإله واحد فقال: " اعلم أنهم ذكروا أنواعًا من الدلائل، أقواها: دليل التمانع، فقالوا: لو قدرنا إلهين قادرين على جميع الممكنات، ثم أراد أحدهما تحريك جسم وأراد الآخر تسكينه، فإما أن يحصل المراد معًا، أو يحصل أحدهما دون الآخر، والأقسام الثلاثة باطلة، فكان القول بوجود الإلهين باطلًا. أما الحصر فظاهر.

وأما أنه يمتنع حصول المرادين معًا؛ فلأنه يلزم منه كون الجسم الواحد دفعةً واحدة متحركًا وساكنًا وهو محال؛ فالدليل عليه: أن المانع من حصول مراد هذا ليس مجرد كون الثاني قادرًا. وإنما المانع من حصول مراد الأول هو حصول مراد الثاني، والحكم لا يحصل إلا عند حصول العلة، فامتناع مراد هذا معلل بحصول مراد ذلك، وامتناع حصول مراد ذلك معلل بحصول مراد هذا، فلو امتنع المرادان معًا، لزم حصول المرادين معًا؛ حتى يكون وجود كل واحد منهما مانعًا من حصول الآخر، فيثبت أن امتناع كل واحد منهما يوجب حصول كل واحد

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، ص ٢٠١:٢٠٢

(٢) السابق، ص ٢٠٢

منهما، وما أفضى نفيه إلى ثبوته كان باطلًا، فالقول بامتناع المرادين معًا وجب أن يكون باطلًا.

وأما أنه يمتنع حصول أحد المرادين دون الآخر فيدل عليه وجهان:

الأول: أنه لما كان كل واحد منهما قادرًا على ما لا نهاية له من الممكنات، امتنع كون أحدهما أقوى قدرة من الثاني، ولما كانا متساويين في كمال الاقتدار، فلو وقع مراد أحدهما دون الثاني، كان هذا قولًا برجحان أحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح، وأنه باطل.

والثاني: أنه إذا حصل مراد أحدهما دون الثاني، فالذي لم يحصل مراده، كان عاجزًا، والعاجز لا يكون إلهًا. فهذا تقرير هذا الدليل. "(١)

خامسًا: الدليل عند الإمام التفتازاني (ت ٧٩٣هـ):

ذكر الإمام التفتازاني وجود علاقة بين دليل الأشاعرة والآية الكريمة ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآءَالِهَةٌإِلَّااللَّهُلَفَسَدَتَا ﴾ فذكر برهان التمانع ثم بين صلته بالآية فقال: " لو وُجِدَ إلهان فوقوع المقدور الذي قصداه: إما أن يكون بهما فينتفي الاستقلال، أو بكل منهما فيلزم مقدور بين قادرين، أو بأحدهما فيلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأن نسبة المقدورات إليهما على السواء؛ لأن القادرية بالذات والمقدورية بالإمكان."(٢)

ثم ذكر وجهًا آخر فقال: " لو وُجِدَ إلهان بصفات الألوهية فإذا أراد أحدهما أمرًا، فإن لم يتمكن الآخر من إرادة ضده فعاجز؛ إذ لا مانع سوى تعلق قدرة الأول، وإن تمكن لزم من فرض وقوعهما إما: وقوع الضدين وهو محال، أو لا وقوعهما وهو عجز لهما مع الاستحالة في مثل حركة جسم وسكونه، أو وقوع

---

(١) المطالب العالية من العلم الإلهي، الفخر الرازي، تحقيق: الدكتور/ أحمد حجازي السقا، جـ٢، صـ ١٣٥-١٣٦، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٢) شرح المقاصد، التفتازاني، جـ ٣ ،صـ ٢٣، قدم له وعلق عليه:إبراهيم شمس الدين،بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢هأ ٢٠٠١م.

أحدهما فقط، وهو ترجح بلا مرجح، مع عجز من لم يقع مراده. " (١) ويبَين الإمام التفتازاني علاقة هذا البرهان بالآية القرآنية فقال: " وهذا البرهان يُسمى برهان التمانع، وإليه الإشارة بقوله ﴿ لَوۡكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فإن أُريد بالفساد عدم التكون فتقريره: أنه لو تعدد الإله لم تتكون السماء والأرض؛ لأن تكونهما إما بمجموع القدرتين، أو بكل منهما، أو بإحداهما، والكل باطل. أما الأول؛ فلأن من شأن الإله كمال القدرة، وأما الآخران؛ فلما مر. وإن أُريد بالفساد: الخروج عما هما عليه من النظام فتقريره أنه: لو تعدد الإله لكان بينهما التنازع والتغالب، وتميز صنع كل عن صنع الآخر بحكم اللزوم العادي، فلم يحصل بين أجزاء العالم هذا الالتئام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة شخص واحد، ويختل الانتظام الذي به بقاء الأنواع وترتب الآثار. " (٢)

وبعد أن عرض البحث في مبحثه الأول لدليل التمانع عند السادة الأشاعرة ينتقل البحث في المبحث التالي للحديث عن موقف الامام ابن رشد من استدلال الأشاعرة بدليل التمانع على إثبات الوحدانية، وبيانه في المبحث الآتي:

---

(١) السابق، جـ ٣، صـ ٢٥.

(٢) شرح المقاصد، التفتازاني، جـ ٣، صـ ٢٥ – ٢٦.

المبحث الثاني

موقف ابن رشد من دليل التمانع عند الأشاعرة

نتناول في هذا المبحث عرض استدلال الإمام ابن رشد على إثبات الوحدانية لله – تعالى–، ثم نعرض لموقفه من دليل التوارد والتمانع عند الأشاعرة على الوحدانية، ثم نعقب عليه، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول:استدلال ابن رشد على إثبات الوحدانية :

١–أقام الإمام ابن رشد منهج استدلاله على وحدانية الله –تعالى – على الأدلة الشرعية من كتاب الله – عز وجل– وبالتحديد على ثلاث آيات قرآنية كريمة فيقول في كتابه مناهج الأدلة : " نفي الألوهية عن سواه–تعالى– فإن طريق الشرع في ذلك هي الطريق التي نص عليها الله تعالى في كتابه العزيز، وذلك في ثلاث آيات:

–إحداها قوله تعالى:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١)

–والثانية قوله تعالى:﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (٢)

–والثالثة قوله تعالى:﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ (٣)" (٤)

٢– ويُفصل ابن رشد استدلاله بالآيات الثلاثة على وحدانية الله تعالى على النحو الآتي :

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٢) سورة المؤمنون، الآية (٩١).

(٣) سورة الإسراء، الآية (٤٢)

(٤) مناهج الأدلة، ابن رشد، ص ١٥٥. تحقيق أ.د/ محمود قاسم،القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية،١٩٦٤م.

أ–يقول ابن رشد في الاستدلال بالآية الأولى:﴿ لَوۡكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ على وحدانية الله –تعالى–: " فأما الآية الأولى فدلالتها مغروزة في الفطر بالطبع؛ وذلك أنه من المعلوم بنفسه إذا كان ملكان كل واحد منهما فعله فعل صاحبه أنه ليس يمكن أن يكون عن تدبيرهما مدينة واحدة؛ لأنه ليس يكون عن فاعلين من نوع واحد فعل واحد، فيجب ضرورة– إن فعلا معًا – أن تفسد المدينة الواحدة، إلا أن يكون أحدهما يفعل ويبقى الآخر عطلًا؛ وذلك منتف في صفة الآلهة، فإنه متى اجتمع فعلان من نوع واحد فسد المحل ضرورة هذا معنى قوله سبحانه: ﴿ لَوۡكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ " (١)

ب – ويقول في الاستدلال بالآية الثانية:﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (٢) على وحدانية الله–تعالى–: " وأما قوله (إذًا لذهب كل إله بما خلق) فهذا رد منه–تعالى– على من يضع آلهة كثيرة مختلفة الأفعال؛ وذلك أنه يلزم في الآلهة المختلفة الأفعال التي لا يكون بعضها مطيعًا لبعض، ألا يكون عنها موجود واحد، ولما كان العالم واحدًا وجب ألا يكون موجودًا عن آلهة متفننة الأفعال. " (٣)

جـ – ويقول في استدلاله بقول الله– تعالى–:﴿ قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٞ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ﴾ على وحدانية الله–تعالى–: " وأما قوله تعالى ﴿ قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٞ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ﴾ فهي كالآية الأولى أعنى أنه برهان على امتناع إلهين فعلهما واحد، ومعنى هذه الآية: أنه لو كان فيهما آلهة

(١) السابق، ص ١٥٥–١٥٦.
(٢) سورة المؤمنون، الآية(٢٢)
(٣) مناهج الأدلة، ابن رشد، ص ١٥٦.

قادرة على إيجاد العالم وخلقه غير الإله الموجود، حتى تكون نسبته من هذا العالم نسبة الخالق له، لوجب أن يكون على العرش معه، فكان يوجد موجودان متماثلان ينسبان إلى محل واحد نسبة واحدة، فإن المثلين لا ينسبان إلى محل واحد نسبة واحدة؛ لأنه إذا اتحدت النسبة اتحد المنسوب، أعنى: لا يجتمعان في النسبة إلى محل واحد، كما لا يحلان في محل واحد، إذا كان من شأنهما أن يقوما بالمحل، وإن كان الأمر في نسبة الإله إلى العرش ضد هذه النسبة، أعني: أن العرش يقوم به، لا أنه يقوم بالعرش؛ولذلك قال الله– تعالى–: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ (١) " (٢)

المطلب الثاني: موقف ابن رشد من دليل التمانع عند الأشاعرة.

١–تمثل موقف ابن رشد من دليل التمانع على الوحدانية عند الأشاعرة في توجيه النقد إليه ؛ حيث نفى ابن رشد وجود علاقة بين دليل التمانع والآية الكريمة، ووصف ربط الأشاعرة دليلهم بالآية الكريمة ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ بأنه تكلف منهم فيقول في ذلك: " وأما ما تتكلفه الأشعرية من الدليل الذي يستنبطونه من هذه الآية الكريمة وهو الذي يسمونه دليل الممانعة –أو التمانع–، فشيء ليس يجري مجرى الأدلة الطبيعية والشرعية–؛ أما كونه ليس يجري مجرى الطبع؛ فلأن ما يقولون في ذلك ليس برهانًا. (٣) وأما كونه لا يجرى مجرى الشرع؛ فلأن

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٥)

(٢) مناهج الأدلة، ابن رشد، ص ١٥٦.

(٣) البُرهان –عند المناطقة–: هو القياس المؤلف من اليقينيات، أو هو: قول مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج يقين. وهو لمّي: إن كان الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن وفي الخارج. وإنّي: إن كان الحد الأوسط علة للنسبة في الذهن فقط. انظر: تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي، صـ١٧٦

الجمهور لا يقدرون على فهم ما يقولون من ذلك، فضلًا عن أن يقع لهم به إقناع." (١)

٢-ويعرض ابن رشد دليل التمانع عند الأشاعرة فيقول: " وذلك أنهم – الأشاعرة–قالوا: لو كانا اثنين فأكثر لجاز أن يختلفا، وإذا اختلفا لم يخل ذلك من ثلاثة أقسام لا رابع لها: إما أن يتم مرادهما جميعًا، وإما ألا يتم مراد واحد منهما، وإما أ يتم مراد أحدهما ولا يتم مراد الآخر، وقالوا يستحيل ألا يتم مراد واحد منهما؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لكان العالم لا موجودًا ولا معدومًا. ويستحيل أن يتم مرادهما معًا؛ لأنه كان يكون العالم موجودًا معدومًا. فلم يبق إلا أن يتم مراد الواحد، ويبطل مراد الآخر، فالذي بطلت إراداته عاجز، والعاجز ليس بإله." (٢)

٣- ويرى ابن رشد أن ضعف هذا الدليل يتمثل في أن العقل يُجوّزُ حصول الاتفاق بين إلهين كما جَوّز حصول الاختلاف بينهما والذي بنى عليه الأشاعرة دليلهم فيقول: " ووجه الضعف في هذا الدليل أنه كما يجوز في العقل أن يختلفا؛ قياسًا على المريدين في الشاهد، يجوز أن يتفقا، وهو أليق بالآلهة من الخلاف! وإذا اتفقا على صناعة العالم كانا مثل صانعين اتفقا على صنع مصنوع. وإذا كان هذا هكذا فلابد أن يقال إن أفعالهما ولو اتفقا كانت تتعاون لورودهما على محل واحد. "(٣)

٤- ويقرر ابن رشد فى كتابه مناهج الأدلة وجود فرق بين الدليل الذي فهمه الأشاعرة من الآية وبين دليل الآية، ويتجلى الفرق بينهما عند ابن رشد فيما يأتي:(٤)

---

(١) مناهج الأدلة، ابن رشد، ص ١٥٧

(٢) السابق، ص ١٥٧.

(٣) مناهج الأدلة فى عقائد الملة، ابن رشد، ص ١٥٧ – ١٥٨.

(٤) السابق ،ص ١٥٨ : ١٥٩.

أولًا: أن المحال الذى أفضى إليه دليل المتكلمين، غير المحال الذى أفضى إليه دليل الآية الكريمة، فقد أفضى دليلهم إلى أكثر من محال ؛ إذ قسموا الأمر إلى ثلاثة أقسام، وليس فى الآية هذا التقسيم، فدليل المتكلمين الذى استعملوه هو الذي يعرفه أهل المنطق بالقياس الشرطى المنفصل [١]، وهو ما يُعرف عند المتكلمين بدليل السبر والتقسيم[٢].

أما الدليل الذى فى الآية، هو الذى يُعرف فى صناعة المنطق بالشرطى المتصل[٣]، وهو غير المنفصل، ومن نظر فى تلك الصناعة أدنى نظر، تبين له الفرق بين الدليلين.

---

[١] القياس الشرطى المنفصل: هوالقياس المركب من شرطية منفصلة واستثنائية،والشرطية هى الكبرى،وله ثلاث حالات ؛ لأنه إما أن تكون الشرطية المنفصلة مانعة جمع وخلو ،وإما أن تكون مانعة جمع فقط،وإما أن تكون مانعة خلو فقط. المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم، أ.د/ عوض الله حجازى، ص ١٧٣

[٢] السبر والتقسيم: السبر لغةً الاختبار يقال: سبر الشى جربه وخبره، وسبر الجرح: خبره ونظر ما غوره، ويقال : سبر الأمر : خبره وفحصه ونظر ما أقسامه، وما أوصافه، فالسبر والفحص أولًا، والتقسيم ثانيًا، والسبر والتقسيم اصطلاحًا كما عرفه الغزالى : أن نحصر الأمر في قسمين ثم يبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الثانى كقولنا : العالم إما حادث وإما قديم، ومحال أن يكون قديمًا فيلزم منه لا محالة ان يكون حادثًا...، ولابد في السبر والتقسيم عند أصحاب العلوم العقلية الذين يشترطون في النتيجة اللزوم العقلى من أمرين : أولهما : أن يكون الحصر والتقسيم عقليين، ثانيهما : أن يكون إبطال الوصف إما بديهيًا، وإما نظريًا مستندًا للأدلة العقلية. راجع : الاقتصاد في الاعتقاد للغزالى ص١١٥: ١١٦، التعريفات للجرجانى، ص ١٠٣، شرح الخبيصى على التهذيب للسعد بحاشية العطار، ص ٢٥١.

[٣] القياس الشرطى المتصل: هوالقياس المركب من شرطية متصلة واستثنائية، مثاله : لو كانت الشمس طالعةً، كان النهار موجودًا، لكن الشمس طالعة، إذن : النهار موجود. ،المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم، أ.د/ عوض الله حجازى، ص ١٧١ : ١٧٢.

ثانيًا: أن المحالات التي أفضى إليها دليل المتكلمين غير المحال الذي أفضى إليه دليل الآية الكريمة؛ حيث إن المحالات التي أفضى إليها دليل المتكلمين مستحيلات على الدوام وهى:

أ–أن يكون العالم لا موجودًا ولا معدومًا، وذلك فى حالة عدم وقوع مراد الإلهين المتخلفين معًا.

ب–أن يكون العالم موجودًا ومعدومًا، وذلك فى حالة وقوع مرادهما معًا.

ج–أن يكون الإله عاجزًا مغلوبًا، وذلك فى حالة عدم وقوع مراد احدهما، أو مرادهما معًا.

أما المحال الذى أفضى إلية دليل الآية الكريمة ليس مستحيلًا على الدوام، وإنما عُلِقت الاستحالة فيه فى وقت مخصوص، وهو أن يوجد العالم فاسدًا فى وقت الوجود، فكأنه تعالى قال " لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ " لوجد العالم فاسدًا فى الآن، ثم استثنى أنه غير فاسد، فوجب ألا يكون هناك إلا إله واحد.

وبعد عرض البحث لموقف الإمام ابن رشد النقدي من دليل التمانع عند السادة الأشاعرة ننتقل في المبحث التالي والأخير من مباحث هذا البحث والذي يقف فيه الباحث وقفته النقدية لما سبق وأن عرضه في مبحثي الدراسة السابقين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الثالث

وقفة تحليلية نقدية

١-استقر عقلًا ونقلًا أن الله -تعالى- هو الأول الذي لا يجوز عليه الحدوث، وأنه -تعالى- هو الآخر الذي لا يجوز عليه الفناء، وأن كل ما سواه -تعالى- مسبوق وجوده بعدم، ومتبوع بفناء، فإنه يستحيل عليه -تعالى- أن يكون له شريك في ملكه، أو أن يكون له شبيه في ذاته أو صفاته، أو أن يكون له نظير في أفعاله، فهو -تعالى- واحد لا ثاني له، ليس متعددًا في ذاته، ولا مشابهًا في صفاته، ولا مشاركًا في أفعاله، دلت على ذلك الآيات القرآنية ومنها: قوله -تعالى- ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [١]، وقوله -تعالى- : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ﴾ [٢] وقرن -تعالى- بين الدعوة إلى توحيده وإحالة الفكر إلى تأمل آياته العظيمة التي تتجلى في في كل الكائنات الناطقة بوحدانيته -تعالى- فبعد أن أثبت وحدانيته في قوله: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٣] أتبع ذلك ما يدل على هذه الوحدانية حيث قال: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [٤] ؛ ذلك لأن كل ما في الكون شاهد على وحدانية الله -تعالى-.

---

[١] سورة لقمان، الآية (٢٥)

[٢] سورة الإسراء، الآية (١١١)

[٣] سورة البقرة، الآية (١٦٣)

[٤] سورة البقرة، الآية (١٦٤)

٢- وإثبات الوحدانية لله -تعالى- أهم مقاصد الدين الإسلامي باعتباره خاتم الرسالات الإلهية؛ فقد جاء الإسلام ليؤكد وحدانية الله- تعالى – ولينبه عليها؛ لأن معظم الناس عند مجيء الإسلام كانوا مخالفين في وحدانيته- تعالى- فقد كان معظم العرب في الجاهلية يعترفون بوجود الله ولكن يشركون معه الأصنام ويعبدونها من دونه-تعالى- كما حكى عنهم القرآن الكريم في قوله-تعالى-:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [١] وعندما يسألون عن عبادتهم الأصنام كان جوابهم: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [٢] فكانوا يتخذون الأصنام واسطة بينهم وبين الله- تعالى- وهو اعتقاد اليهود والنصارى في جعل الأحبار والرهبان وسطاء بين الله وعباده، وهو اعتقاد خاطيء جاء الإسلام؛ ليبطله وليجعل قلوب العباد تتعلق بالله وحده. كما حرص القرآن الكريم على تجنيب المؤمنين كافة أشكال الشرك وبين أن الله – تعالى- يغفر كل الذنوب إلا القول بأن لله شريكًا فقال – تعالى-:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾[٣]

٣ – هذا، ولأهمية مبحث الوحدانية بين مباحث علم العقيدة الإسلامية ؛ فقد كان من بين أسماء علم العقيدة علم التوحيد؛ نسبةً إلى صفة وحدانية الله – تعالى-. وقد اهتم السادة الأشاعرة بإقامة الأدلة على القضايا العقدية وقد قسم الإمام الإيجي – رحمه الله – [٤] الدليل عند الأشاعرة إلى ثلاثة أقسام: عقلي

---

[١] سورة لقمان، الآية (٢٥)

[٢] سورة الزمر، الآية (٣)

[٣] سورة النساء، الآية (٤٨)

[٤] عضد الدين الايجي (ت ٧٥٦ هـ) : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الايجي: عالم بالاصول والمعاني والعربية. من أهل إيج (بفارس) ولي القضاء،

محض، نقلي محض، مركب من النقل والعقل. فيقول : " المقصد السابع: الدليل إما عقلي بجميع مقدماته، أو نقلي بجميعهما، أو مركب منهما.

والأول:العقلي، والثاني لا يتصور؛ إذ صدق المخبر لا بد منه، وأنه لا يثبت إلا بالعقل، والثالث هو الذي بالنقلي، ثم مقدماته القريبة قد تكون عقلية محضة، وقد تكون نقلية محضة، وقد يكون بعضها مأخوذة من العقل وبعضها من النقل فلا بأس أن يسمى هذا القسم بالمركب.

والمطالب ثلاثة أقسام: أحدها: ما يمكن – أي: ما لا يمتنع – عقلًا اثباته ولا نفيه. نحو: جلوس غراب الآن على منارة الأسكندرية. فهذا لا يمكن اثباته إلا بالعقل.

الثاني: ما يتوقف عليه النقل. مثل:وجود الصانع ونبوة محمد؛ فهذا لا يثبت إلا بالعقل؛ إذ لو ثبت بالنقل لزم الدور [١].

الثالث: ما عداهما نحو الحدوث؛ إذ يمكن إثبات الصانع دونه والوحدة، فهذا يمكن اثباته بالعقل؛ إذ يمتنع خلافه عقلًا بالدليل الدال عليه وبالنقل ؛لعدم توقفه عليه. " [٢]

وأنجب تلاميذ عظامًا. وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجونًا. من تصانيفه (المواقف – ط) في علم الكلام، و (العقائد العضدية – ط) وغير ذلك. راجع : طبقات الشافعية للسبكى، جـ ٦، صـ ١٠٨.، الأعلام للزركلى، جـ ٣، ص، ٢٩٥.

[١] الدور: الدَّور: هو توقف الشيء على ما توقف عليه ، ويسمى الدور المصرح كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس ، أو بمراتب ويسمى الدور المضمر كما يتوقف (أ) على (ب) ، و (ب) على (ج) ، و (ج) على (أ) راجع: التعريفات للجرجانى ، ص ٩٤، طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوى، تحقيق / أ. د / محمد ربيع جوهري ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، ص ٢٥٩ : ٢٦٠.

[٢] المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، صـ ٣٩ ٤٠ ، عالم الكتب، بيروت، د.ت

٤ –ومن أهم القضايا العقدية التي اهتم المتكلمون بإقامة الأدلة عليها هي قضية وحدانية الله – تعالى– وقد ذكر الأشاعرة العديد من الأدلة العقلية – بجانب الأدلة النقلية –على إثبات وحدانية الله –تعالى– ويعتبر دليل التوارد والتمانع عند السادة الأشاعرة من أقوى أدلتهم على إثبات الوحدانية والذي اعتمد عليه كبار علماء المذهب الأشعري في الاستدلال على وحدانية الله– تعالى –.

٥ – ورُغم اتفاق الأشاعرة حول وجود علاقة بين دليلهم المذكور والآية الكريمة ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآءَالِهَةٌإِلَّااللَّهُلَفَسَدَتَا ﴾ –على نحو ما عرضنا – إلا أنه قد وقع خلاف بين الأشاعرة حول حجية الآية الكريمة ؛ حيث خالف الإمام التفتازاني الأشاعرة في قولهم بأن الآية حجة قطعية – كما سبق أن بينا– فذهب إلى أن الآية ليست حجة قطعية، وإنما هى حجة إقناعية [١]، أى يقنع بها الخصم، مع كون التلازم فيها ليس عقليًا، بناء على تفسير الفساد فيها " لَفَسَدَتَا "، بالخروج عن النظام، وإنما لم يكن التلازم عقليًا – عند السعد – على هذا ؛ لأنه لا يلزم حصول الفساد بالفعل. [٢]

٦– وقول السعد ضربة صريحة للأدلة المستلزمة من الآية حيث أعتبر أن الملازمة عادية، بمعنى أنه يمكن للعقل تصور خلاف اللازم، كفساد العالم على تقدير التعدد بالقول بالاتفاق بين الآلهة الذى يمنع الفساد، فالعقل يُجوِّز الاتفاق، ومن ثَّم فلا يمكن القول – على رأى السعد – بأن الملازمة قطعية ؛ إذ هى لا تحتمل التجويز، والأمر يحتمل التجويز، فليست الدلالة حينئذٍ من

---

[١] الحجة : ما دل به على صحة الدعوى، وقيل الحجة والدليل واحد. التعريفات للجرجاني، صـ ٧٤. الحجة الإقناعية : هى المركبة من ظنيات فقط، أو من ظنيات وقطعيات. حاشية الأنصارى على شرح السعد للعقائد النسفية، تحقيق دكتور عرفة النادي، صـ ٢٨٥.

[٢] راجع فى رأى السعد فى هذه المسألة : شرح العقائد النسفية، للتفتازاني، ص ٢٩ : ٣٠، تحقيق دكتور أحمد حجازى السقا ،القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٧.

باب اليقينيات [١]، وإنما مردها إلى باب الخطابيات [٢] والإقناعيات.

هذا وقد شنَّع كثيرون على السعد فى ذلك حتى وصل الأمر إلى أن كفره عبد اللطيف الكرمانى [٣]، لِما فهمه من كلام السعد على أنه تعييب لبراهين القرآن الكريم.

٧ – وقد أجاب علاء الدين البخارى [٤] تلميذ السعد بأن القران محتوٍ على الأدلة الإقناعية لمطابقة حال بعض المقصرين وتجويز الاتفاق إنما هو ببادئ

---

[١] اليقينيات : اليقين هو : اعتقاد الشى بأنه كذا، مع اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا اعتقادًا مطابقًا لنفس الأمر غير ممكن الزوال. واليقينيات ست وهى : الأوليات، والمشاهدات، والمجربات ،والحدسيات، والمتواترات، النظريات. تحرير القواعد المنطقية، ص ١٦٦، ١٦٧.

[٢] الخطابيات: قياس مركب من مقدمات مقبولة، أو مظنونة ،والمقبولات : هى ما توخذ ممن يعتقد فيه إما لأمر سماوى من المعجزات كالأنبياء، أو الكرامات كالأولياء، وإما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كأهل العلم والزهد، وأما المظنونات فهى : قضايا يحكم بها العقل حكمًا راجحًا مع تجويز نقيضه، كقولنا : فلان يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل فهو سارق، ففلان سارق، والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة، والغرض منها : ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم، كما يفعله الخطباء والوعاظ. راجع : التعريفات للجرجانى، ص ٨٩ ، تحرير القواعد المنطقية، لقطب الدين الرازى، ص ١٩٨ – ١٦٩، توضيح المنطق القديم، أ.د / محى الدين الصافى ،ص ١٣٠، القاهرة، دار الطباعة المحمدية.

[٣] عبد اللطيف الكرمانى (ت ٨٠١هـ = ١٣٩٨م): عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشنا الكرمانى، المعروف بابن مالك، له مبارق الأزهار فى شرح مشارق الأنوار فى الحديث، وشرح تحفة الملوك لمحمد بن أبى بكر الرازى فى الفقه، وشرح مجمع البحرين لابن الساعاتى فى الفقه، وشرح المنار فى الأصول، وبدر الواعظين وذخر العابدين.الأعلام للزركلى، ٤ / ٥٩.

[٤] علاء الدين البخاري (٧٧٩ – ٨٤١ هـ = ١٣٧٧ – ١٤٣٨ م) : محمد بن محمد بن محمد البخاري، علاء الدين: فقيه، من كبار الحنفية، ولد بإيران ونشأ ببخارى، ورحل إلى الهند ثم إلى مكة فمصر واستوطنها، وانتقل إلى دمشق، فأقام إلى أن مات فيها، ودفن بالمزة، له

الرأي، وعند التأمل لا يصح صلح بين إلهين ؛ إذ مرتبة الألوهية تقتضى الغلبة المطلقة، كما يُشير إليه قوله تعالى ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (١) " (٢)

٨ – وفيما يتعلق باستدلال الإمام ابن رشد على وحدانية الله تعالى فإننا رأينا اعتماده في الاستدلال على الوحدانية على النص القرآني؛ حيث اعتمد على ثلاث آيات من القرآن الكريم وقد ارتكز استدلاله بها على أن اجتماع إلهين يؤدي إلى فساد العالم ضرورة وأن الآيات الثلاثة تدل على الوحدانية من هذه الجهة وأن دلالتها على الوحدانية دلالة برهانية.

٩– وما ذهب إليه ابن رشد من أن دلالة الآيات القرآنية على الوحدانية دلالة برهانية هو ما ذهب إليه أغلب متكلمي الأشاعرة –على نحو ما بينا في موضعه– إلا أن ابن رشد قد اختلف مع الأشاعرة في ربطهم بين قوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ وبين دليلهم المسمى بدليل التمانع وذكر فروقًا بينهما.

١٠ – ويرى الباحث أنه على الرغم من الفروق التى ذكرها ابن رشد بين دليل الآية الكريمة، وبين دليل المتكلمين المعروف بدليل التمانع، إلا أنهما يتفقان فى الإشارة إلى ضرورة حدوث التنازع والاختلاف في حالة تعدد الآلهة؛ لأن مقام الألوهية يقتضى الغلبة،وينتهيان إلى ضرورة نفى التعدد، وإثبات الوحدانية.

رسالة في الرد على ابن عربي سماها : فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين.الأعلام للزركلى، ٧/ ٤٦.

(١) سورة المؤمنون، من الآية (٩١).

(٢) تحفة المريد على جوهرة التوحيد، الباجوري، القسم الأول، ص ١٣٠.

خاتمة البحث

يعرض البحث في خاتمته لأهم النتائتج، ولعددٍ من الموضوعات البحثية المقترحة.

أولًا: أهم نتائج البحث:

١-اختص الإمام ابن رشد – رحمه الله – بعدة خصائص ساعدت على انتشار فكره وفلسفته من أهمها نزعته النقدية تجاه العديد من المذاهب العقدية والاتجاهات الفلسفية.

٢- أهمية مبحث الوحدانية بين مباحث علم العقيدة الإسلامية ؛ تلك الأهمية جعلت من بين أسماء علم العقيدة علم التوحيد؛ نسبةً إلى صفة وحدانية الله – تعالى-.

٣ – من أهم آثار الاعتقاد بوحدانية الله تعالى أن هذا الاعتقاد يورث صاحبه يقينًا جازمًا بأنه لا قوة فى هذا الكون كله إلا قوة الله تعالى، وأن المكونات كلها، كانت ولا تزال قائمةً بإيجاد الله إياها، ثم رعايته لهذا الوجود لحظة بلحظة، بحيث لو تخلى عنها، لتفككت أجزاؤها، ثم استحالت عدمًا.

٤- اتسم منهج السادة الأشاعرة في استدلالهم على وحدانية الله –تعالى- بالجمع بين النقل والعقل؛ الأمر الذي يظهر جليًا في استدلالهم على وحدانية الله – تعالى- بدليل التمانع وربطهم بينه وبين الآية الكريمة ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ على النحو الذي اتضح لنا عند عرض أقوال كبار علماء الأشاعرة في ذلك.

٥- على الرغم من الفروق التي ذكرها الإمام ابن رشد بين دليل التمانع عند الأشاعرة والآية الكريمة ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ إلا أن موقف السادة الأشاعرة يتفق مع موقف الإمام ابن رشد – رحمهم الله تعالى – في القول بأن مقام الألوهية

يقتضي الغلب، وأنه حال وجود إلهين يقتضي وقوع الاختلاف بينهما، فلابد من نفي التعدد وإثبات الوحدانية.

ثانيًا: أهم المقترحات البحثية :

وأذيل هذه الخاتمة بأبرز النقاط التي أثارها فينا هذا البحث وتحتاج – من وجهة نظري – لبحوث مستقبلية في تخصص قسمنا المبارك قسم العقيدة والفلسفة بكليات جامعة الأزهر الشريف، أرجو أن يضطلعَ بها الباحثون وتكون مجالًا لاهتمامهم في اطروحات رسائل التخصص والعالمية، وأبحاث الترقيات العلمية، ومن أهمها:

١- موقف الإمام ابن رشد من أدلة الأشاعرة على وجود الله – تعالى –. " عرض وتحليل ونقد ".

٢- موقف الإمام ابن رشد من قضايا التنزيهات عند الأشاعرة. " عرض وتحليل ونقد ".

٣- موقف الإمام ابن رشد من قضايا النبوات عند الأشاعرة. (المعجزات نموذجًا) " عرض وتحليل ونقد ".

والحمدُ لله أولًا وآخرا.

الباحث،،

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم جل جلال من أنزله.

- ابن رشد منهجه وعقيدته، الأستاذ الدكتور / بركات عبد الفتاح دويدار. طبعة هيئة كبار العلماء،ط١، ١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م.
- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدى (ت٦٣١هـ)، تحقيق دكتور سيد الجميلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- الأعلام " قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين "، خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م
- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، طبعة سقيفة الصفا العلمية ماليزيا ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.
- تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني، قطب الدين محمود الرازى (ت ٧٦٦هـ)، القاهرة، مطبعة الحلبى، ط٢، ١٣٦٧هـ – ١٩٤٨م.
- التعريفات للجرجانى (ت ٨١٦هـ)، مطبعة مصطفى الحلبى ١٩٣٨م.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، القاضي أبو بكر الباقلاني تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية،ط ١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- توضيح المنطق القديم، أ.د / محى الدين الصافى، القاهرة، دار الطباعة المحمدية.
- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصارى على شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازانى، دراسة وتحقيق دكتور / عرفة عبد الرحمن أحمد النادي، الكويت، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣م.

- شرح العقائد النسفية، التفتازانى، تحقيق دكتور أحمد حجازى السقا، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٧.
- شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، بتحقيق د / محمود الطناحى، ود / عبد الفتاح الحلو، طبعة دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوى، تحقيق / أ. د / محمد ربيع جوهري ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م
- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق ياسر سليمان أبو شادي، مجدى فتحي السيد، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري صححه وقدم له وعلق عليه: دكتور / حموده غرابه، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.
- مختار الصحاح، محمد بن أبى بكر الرازى (ت ٦٦٦هـ)، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٣ م.
- المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، أ.د / عوض الله حجازي (ت ١٤٢٧هـ)، القاهرة، دار الطباعة المحمدية.
- المطالب العالية من العلم الإلهي، الفخر الرازي تحقيق: الدكتور/ أحمد حجازي السقا، الناشر: دار الكتاب العربي.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ط ١ ،١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
- مناهج الأدلة في عقائد الملة ،أبو الوليد ابن رشد ،تحقيق أ.د/ محمود قاسم،القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢ ،١٩٦٤م.

- المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دكتور / عاطف العراقي، القاهرة، دار المعارف،ط٢، ١٩٨٤م.
- المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت، د.ت
- نظرات فى العقيدة الإسلامية، دكتور محمد الأنور حامد، مطبعة رشوان، ط ٣، ٢٠٠٠م.
- هوامش على العقيدة النظامية لإمام الحرمين الجوينى (ت ٤٧٨هـ)، أ.د / محمد عبد الفضيل القوصى، القاهرة، مكتبة الإيمان، ط ٢، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م.

فهرس الموضوعات

مقدمة البحث
قضية البحث.
منهج البحث
خطة البحث
المبحث الأول: الوحدانية عند الأشاعرة (المعنى – والاستدلال).
المطلب الأول: معنى الوحدانية عند الأشاعرة.
المطلب الثاني: دليل التمانع عند الأشاعرة على إثبات الوحدانية.
أولًا: دليل التمانع عند الإمام أبي الحسن الأشعري.
ثانيًا: دليل التمانع عند الإمام الباقلاني.
ثالثًا: دليل التمانع عند الإمام الغزالي.
رابعًا: دليل التمانع عند الإمام الرازي.
خامسًا: دليل التمانع عند الإمام التفتازاني.
المبحث الثاني: موقف ابن رشد من دليل التمانع عند الأشاعرة على إثبات الوحدانية.
المطلب الأول:استدلال ابن رشد على إثبات الوحدانية.
المطلب الثاني: نقد ابن رشد لدليل التمانع عند الأشاعرة.
المبحث الثالث : وقفة نقدية.
خاتمة البحث
أولًا: نتائج البحث.
ثانيًا: المقترحات البحثية.
المصادر والمراجع.